# العلاقات الاقتصادية «الكويتية - المصرية»..تاريخ حافل يستمد قوته من عمق الروابط الأخوية

## الجوهري: نأمل أن تكون زيارة المبارك نواة لتكامل اقتصادي عربي مشترك

محمد الجوهري

بسنت فهمي

حسني الخولي

## الخولي: أرقام التجارة العربية البينية عامة بحاجة إلى أن تتضاعف

## فهمي: إدارة الاقتصاد العالمي آخذة بالتغيير في ظل حروب اقتصادية وتجارية وتطورات تكنولوجية متسارعة

## الحويطي: الاستثمارات الكويتية تعتبر الأهم خليجياً في السوق المصرية

## الضبع: حجم التعاملات الاقتصادية بين البلدين 3.6 مليارات دينار سنوياً

تشهد العلاقات الاقتصادية الكويتية – المصرية نموا مطردا على مدار التاريخ حيث تستمد قوتها من عمق الروابط الاخوية القائمة بين البلدين ومد جسور التعاون في كل المجالات الحيوية على نحو يحقق طموحات وتطلعات الشعبين.

ومن هذا المنطلق يبدأ سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء اليوم الاحد زيارة رسمية الى مصر في اطار تعزيز العلاقات الثنائية الوثيقة بين البلدين الشقيقين وبحث سبل تطويرها في شتى المجالات اضافة الى مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وتعد الكويت ثالث اكبر شريك تجاري لمصر في العالم العربي بعد الامارات والسعودية إذ كان الشيخ صباح خالد الحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية اعلن في الاجتماع الوزاري للدورة الـ12 للجنة العليا المشتركة بين الكويت ومصر ان حجم الاستثمارات الكويتية في القطاعين العام والخاص بمصر تجاوز مبلغ الـ 15 مليار دولار.

وبلغ حجم الواردات المصرية للكويت خلال الفترة بين عامي 2010 و2018 نحو 2ر984 مليون دينار (حوالي 3ر2 مليار دولار) في حين بلغت حجم الصادرات الكويتية لمصر 3ر165 مليون دينار (نحو 543 مليون دولار) بحسب احصاءات الادارة المركزية للاحصاء الكويتية.

ولتعزيز الترابط والتعاون المشترك يساهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في دفع المسيرة التنموية لمصر عبر تطوير قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والصحية والتعليمية عبر تقديم القروض والمساعدات والمنح الميسرة.

وغطى (الصندوق الكويتي) اغلب المجالات التنموية في مصر خلال السنوات الماضية وهو تعاون جاء انعكاسا للعلاقات الحكيمة التي ربطت بين البلدين فضلا عن الروابط التاريخية المشتركة.

وبلغ اجمالي المشاريع التي مولها الصندوق في مصر منذ تاسيسه حتى 30 سبتمبر الماضي نحو 50 مشروعا بإجمالي مليار دينار (نحو 3ر4 مليار دولار) في حين بلغ عدد المنح والمعونات الفنية نحو 18 منحة بقيمة 3ر17 مليون دينار (نحو 56 مليون دولار).

وتنوعت المشاريع العديدة التي مولها الصندوق في مصر بين تطوير النقل البحري وصناعة الادوية والصرف الصحي ومحطات الكهرباء والمياه وتوسيع شبكات الغاز الطبيعي علاوة عن تطوير السكك الحديدية وانشاء محطات لتوليد الكهرباء وتحلية المياه.

وفي هذا السياق قال الخبير الاقتصادي احمد الضبع ان العلاقات الثنائية بين البلدين شهدت تطورات متلاحقة خلال السنوات الماضية.

واضاف الضبع ان حجم التعاملات الاقتصادية بين البلدين يبلغ نحو 3ر6 مليار دينار (نحو 12 مليار دولار) سنويا وتتنوع بين استثمارات مشتركة وتجارة بينية وسياحية متبادلة.

وفيما يتعلق بمجال السياحة البينية افاد بان مصر تستقبل سنويا نحو 165 الف سائح كويتي وفق تقديرات وزارة السياحة المصرية عام 2018 وبانفاق اجمالي يقدر بـ100 مليون دينار (نحو 330 مليون دولار).

واشار الى سعي الحكومة المصرية لتحسين مناخ الاستثمار وطرح العديد من الفرص الاستثمارية المجدية في المشروعات المصرية الكبرى في مقدمتها مشروع محور قناة السويس والاستثمار المشترك في مجال تخزين وتكرير النفط على ساحل البحر المتوسط.

واكد ان هناك فرصا لنمو الاستثمار المصري في الكويت حيث عملت الكويت اخيرا على تحسين التسهيلات للاستثمار الاجنبي في ضوء قانون الاستثمار الجديد.

على جانب اخر اكد عدد من الخبراء والمتخصصين والأكاديميين الاقتصاديين المصريين تطلعهم الى زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح لبلده الثاني مصر في ظل العلاقات الراسخة والمتنامية بين البلدين الشقيقين.

وأعرب هؤلاء عن الامل في ان تعزز هذه الزيارة العلاقات الثنائية المتميزة لاسيما انها تأتي في ظروف وتحديات سياسية واقتصادية وامنية تشهدها المنطقة العربية.

وقالت عضوة البرلمان المصري والخبيرة الاقتصادية الدكتورة بسنت فهمي إن زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء تكتسب اهمية كبيرة في ضوء العلاقات الاقتصادية الكويتية المصرية القوية والمستدامة على مدى عشرات السنين.

ورجحت فهمي أن يكون للزيارة صدى كبير لاسيما في ضوء حجم الاستثمارات الكويتية في العديد من المجالات في مصر كالعقارية والسياحية والزراعة وغيرها فضلا عن المصالح المشتركة والمتبادلة بين البلدين الشقيقين.

كما اشارت الى العلاقات والاواصر الودية التي تجمع شعبي البلدين الشقيقين على امتداد التاريخ والمواقف المشرفة والمتبادلة بين البلدين لاسيما في اوقات الازمات والمحن مما جعلها «نموذجا» يحتذى به للعلاقات العربية –العربية.

ولفتت في هذا الاطار إلى ان مصر قطعت شوطا كبيرا خلال الفترة الماضية سواء في النواحي المالية او النقدية او التشريعية او البنية التحتية او اقامة (المناطق الاقتصادية الخاصة) وحل المشكلات البيروقراطية فضلا عن «محور قناة السويس» بموقعه المميز.

واعتبرت الخبيرة الاقتصادية ان ادارة الاقتصاد العالمي اخذة في التغيير في الأونة الاخيرة في ظل حروب اقتصادية وتجارية وتطورات تكنولوجية متسارعة الامر الذي يتطلب العمل على التماسك والتعاون والعمل الثنائي والعربي المشترك.

واشارت الى اهمية الاستفادة من الثروات والامكانيات البشرية والمادية المتاحة في منطقة الشرق الاوسط وكذلك افريقيا لتوظيفها في «الاقتصاد المستقبلي» لاسيما في ضوء التطورات الجارية في اجزاء كثيرة من العالم.

بدوره أوضح رئيس تحرير صحيفة (الميزان الاقتصادي) محمد الحويطي ان زيارة سمو الشيخ جابر المبارك «تأتي في سياق علاقات متجذرة ووطيدة منذ عقود عدة وعلى كافة المستويات والاصعدة».

وأكد الحويطي أن الترحيب بزيارة ضيف مصر الكبير تأتي ايضا في ضوء العلاقات الطيبة والجيدة على كافة الاصعدة والمستويات الثقافية والفنية والاقتصادية والسياسية وفي ظل التفاهم والتشاور الدائمين بين قيادتي البلدين الشقيقين.

واشار إلى أن الاستثمارات الكويتية تعد من اهم الاستثمارات الخليجية في السوق المصرية لافتا الى تعدد انشطة الشركات الكويتية وعملها في الصناعات الغذائية والتكنولوجية والعقارات والمقاولات والشركات والمؤسسات المالية وغيرها.

وأوضح ان الحكومة المصرية والهيئات المعنية بالاستثمار تبذل جهودا كبيرة في سبيل تذليل اية عقبات او عثرات امام الشركات والاستثمارات الاجنبية عامة والخليجية خاصة ومنها الكويتية.

ومن جانبه اكد الدكتور حسني الخولي وهو رئيس احد المكاتب للاستشارات الاقتصادية الترحيب بزيارة سمو رئيس مجلس الوزراء لمصر مشيرا الى العلاقات الاقتصادية والاستثمارية التي تربط البلدين منذ سنوات عديدة.

وأوضح الخولي ان الاستثمارات الكويتية في مصر متعددة المجالات وتأتي في مقدمة الاستثمارات العربية مبينا ان تنوع المشروعات الكويتية في مصر يخدم اهدافا اقتصادية واخرى اجتماعية تتمثل في خلق فرص عمل جديدة للشباب لاسيما في ظل ما تشهده بلاده من حركة عمرانية وتنموية في مختلف ارجائها.

واعرب في الوقت ذاته عن تطلعه لان تزدهر حركة التجارة البينية بين مصر والكويت في الفترة المقبلة معتبرا ان ارقام التجارة العربية البينية عامة بحاجة الى ان تتضاعف وان تسود حرية السماح بنقل البضائع والأفراد ورؤوس الأموال.

ولفت الخولي الى ان مصر اجرت العديد من التعديلات التشريعية لتأهيل البنية الاستثمارية التي تتضمن تيسير اجراءات تأسيس الشركات وجذب مزيد من رؤوس الاموال فضلا عن توافر الكهرباء والطاقة وازالة المعوقات امام الاستثمار.

واشار الى ان ذلك يترافق مع العديد من المشروعات التنموية العملاقة والتوسع في تشييد الطرق التي تربط كافة انحاء البلاد مما يجعلها مؤهلة لجذب مزيد من الاستثمارات العربية والاجنبية المباشرة وغير المباشرة.

ومن جانبه رحب استاذ الاقتصاد ورئيس اكاديمية (اكسفورد) للتدريب والاستشارات الدكتور محمد الجوهري بزيارة سمو رئيس مجلس الوزراء لمصر مشيدا بعلاقات التعاون الممتدة بين البلدين في كافة المجالات.

واعرب الجوهري عن الامل في أن تساهم الزيارة في توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين بشكل أكبر خلال الفترة المقبلة متوها بالإسهامات الكبيرة للاستثمارات الكويتية في دعم الاقتصاد الوطني للمصري.

وقال الجوهري ان «زيارة رئيس مجلس الوزراء تأتي في وقت غاية في الأهمية خاصة مع جهود مصر لتحقيق التنمية المستدامة ودعوة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي للمستثمرين العرب للاستثمار في البلاد».

وتطرق الى قيام وزارة الاستثمار المصرية مؤخرا بإصدار قانون استثمار جديد يحمي حقوق المستثمرين العرب والأجانب على حد سواء وما ذكره محافظ البنك المركزي المصري بشأن حرية انتقال الاموال من الداخل والخارج.

واعرب الجوهري عن الامل في ان تكون زيارة سمو الشيخ جابر المبارك بداية ونواة لتكامل اقتصادي عربي مشترك لاسيما انها تأتي في وقت يمر الوطن العربي فيه بأزمات وتحديات سياسية واقتصادية كثيرة تتطلب تضامنا عربيا لمواجهتها.

### الكويت والولايات المتحدة تطلقان رسميا مجلس الأعمال المشترك

# سالم الصباح: البلاد تسير على طريق الإصلاح بهدف تطوير اقتصادها تدريجيا

## المجلس الجديد سيزود حكومتي البلدين بالتوصيات الهادفة إلى تحسين العلاقات الاقتصادية والارتقاء بها

جانب من اجتماع مجلس الأعمال المشترك

اطلقت الكويت والولايات المتحدة رسميا مجلسا مشتركا للاعمال في تحرك يهدف «بشكل حصري» إلى التركيز على تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين من خلال «مركز» لمجتمعي الأعمال لديهما «لتعميق وتنمية العلاقات التجارية والاستثمارية».

وقالت الغرفة التجارية الأمريكية في بيان على هامش مراسم إطلاق مجلس الأعمال الكويتي الأمريكي التي اقيمت بها إن المجلس الجديد سيعمل مع القطاعين الخاص والحكومي «لتحديد الأولويات وتبادل أفضل الممارسات لتعزيز التنافسية الاقتصادية للبلدين في سوق عالمية متنامية».

ومن جانبه اكد سفير الكويت لدى الولايات المتحدة الشيخ سالم الصباح في كلمة القاها في هذا الحدث نيابة عن وزير المالية الكويتي الدكتور نايف الحجرف إن مجلس الأعمال «يضفي صبغة رسمية على علاقة قوية وطويلة الامد بين القطاعين الخاصين في بلدينا.. علاقة تعود إلى أكثر من 70 عاما وتمتد عبر مجموعة من القطاعات».

واستعرض آخر مستجدات الإصلاحات التي تقوم بها الكويت مؤكدا أن «الكويت تسير حاليا على طريق الإصلاح بهدف تطوير اقتصادنا تدريجيا، وفقا لخطة التنمية الوطنية (كويت جديدة 2035).

وأشار إلى أن خطة التنمية الوطنية التي كشف عنها في عام 2017 بمثابة خريطة طريق فعالة من شأنها تطوير الاقتصاد وخلق فرص عمل وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسهيل نقل المعرفة.

وأكد أن هذه الإصلاحات «ساهمت في إدراج الكويت في القائمة المختصرة للمرة الأولى لتكون هذا العام ضمن قائمة أكثر 20 دولة تحسنا في مؤشر سهولة ممارسة انشطة الأعمال بحسب تقرير لمجموعة البنك الدولي».

وبشأن العلاقات الثنائية بين الكويت والولايات المتحدة قال الشيخ سالم الصباح إن الروابط المتينة بين البلدين جاءت على مدار عقود من العمل الشاق مشيرا إلى انها روابط مبنية على المصالح المشتركة في مختلف المجالات ومنها التجارية والاجتماعية والدبلوماسية والسياسية.

وأوضح أن الروابط بين البلدين تسهم في تدفقات التجارة وتبادل الأفكار مشيرا إلى أن العلاقات نمت وتطورت لتشمل ايضا تبادلا لفرص الأعمال.

ومن جانبه قال وزير التجارة الأمريكي ويلبر روس في كلمة له «إننا نحتفل بحصد ثمار جهود جماعية من شأنها ان تعزز روابطنا التجارية».

وأوضح أن «المجلس الجديد سيزود حكومتي البلدين بالتوصيات التي نحتاجها من اجل تحسين العلاقات الاقتصادية والارتقاء بها إلى آفاق ارحب» من خلال تعزيز دور شركات كلا البلدين في ازدهار سوق الآخر.

ووصف رؤية الكويت الجديدة المتعلقة بخطة التنمية الوطنية بحلول عام 2035 بانها «طموحة» داعيا إلى توفير الفرص من خلالها امام الشركات الأمريكية للعمل في مختلف القطاعات بالكويت.

وأكد روس أن «نجاح» الشركات الأمريكية في الأسواق الخارجية يعتمد غالبا على «نجاح حكومتنا في التفاعل مع الحكومات الأخرى».

كما القى الضوء على احتلال الكويت المرتبة الـ97 في تقرير البنك الدولي بشأن سهولة ممارسة انشطة الأعمال لعام 2019.

وأكد وزير التجارة الأمريكي أن مجلس الاعمال «سيكون مصدرا رئيسيا لتقديم النصائح التي من شأنها أن تساعد في تعزيز الفرص للشركات الأمريكية في الكويت» مضيفا «اننا نتطلع إلى العمل معكم.. لدى الولايات المتحدة والكويت إرث غني وطويل معا».

من جانبه قال نائب الرئيس التنفيذي ورئيس الشؤون الدولية في غرفة التجارة الأمريكية مايرون بريليانت في بيان إن «الولايات المتحدة والكويت حافظتا على علاقات دبلوماسية قوية لسنوات عديدة والغرفة متحمسة للبناء على هذا الأساس المتين وتعزيز المشاركة التجارية لهذه الشراكة». واضاف «نحن نقدر الدعم الذي تلقيناه من العديد من كلا البلدين لإنشاء هذا المجلس ونتطلع إلى تطوير هذا البرنامج».

## روس : نحتفل بحصد ثمار جهود جماعية من شأنها أن تعزز روابطنا التجارية

### تقديراً لخدمات المكتب الرائدة و المبتكرة في الصفقات المميزة بالكويت

# «ASAR - الرويح وشركاه» يحصد جائزة «IFLR» لعام 2019

لقطة جماعية للمسؤولين

اعلن مكتب ASAR – الرويح وشركاه، عن حصوله وللسنة الحادية عشرة على التوالي على الجائزة السنوية التي تقدمها مجلة International Financial Law Review (IFLR) (وهي المجلة الرائدة في المجال القانوني وتعتبر المرجع الرئيسي لمكاتب المحاماة التي تعمل في القطاع البنكي والتمويلي. وقد حصل مكتب ASAR على الجائزة في حفل توزيع الجوائز بتاريخ 16 اكتوبر 2019 في فندق برج العرب في دبي والذي شهد حضورا واسعا من الشركاء وممثلي مكاتب المحاماة الأخرى الرائدة على مستوى منطقة دول الخليج والعالم.

وقد صرح سام حباس الشريك الرئيسي في مكتب ASAR – الرويح وشركاه «انها ستة استثنائية اخرى لمكتبنا في حفلة توزيع جوائز IFLR للشرق الاوسط، إن فوز مكتبنا بالجائزة السنوية لمجلة IFLR للسنة الحادية عشرة على التوالي محطة مهمة في مسيرة مكتبنا، هذا بالاضافة الى ترشيح مكتبنا بشان صفقات الإندماج و الإستحواذ. ان حصولنا على هذه الجائزة انما يؤكد على اهمية عملائنا في مختلف القطاعات الاقتصادية والثقة المطلقة التي يضعها هؤلاء بمكتبنا في الاضطلاع بصفقاتهم التجارية، وذلك بعود بالتاكيد الى خبرات محامينا المتميزة وتفانيهم في العمل والخدمات الريادية التي يقدمونها بشكل مستمر الى عملائنا من خلال مكاتبنا في دولة الكويت او في مملكة البحرين. ومن العوامل المهمة التي تساهم في تحقيقنا هذا النجاح الباهر هو ما تقدمه دولة الكويت بشكل مستمر من صفقات تجارية عالية الجودة. كذلك فنحن ندين بنجاحنا ايضا للتطور المستمر في المجال القانوني في دولة الكويت، والمستوى الرفيع للخدمات التي يقدمها زملاؤنا المحامون في دولة الكويت. وغني عن القول اننا نضع عملاءنا دائما في مقدمة اولوياتنا، فنجاحهم بشكل نجاحا لنا وهو ما نسعى إلى الاستمرار فيه».

## سام حباس يحصل على جائزة خاصة بسبب الإنجازات التي حققها خلال حياته المهنية